PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mogaz**
DATE:	**18-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE:	**Using facts…we reveal the Minister of Health's plan to privatize health insurance**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Eman Sayed**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

يسعى لقصر العلاج بهذا النظام على المستشفيات الخاصة فقط

بالوقائع.. نرصد مخطط وزير الصحة لخصخصة التأمين الصحى

■ خالد سمير: القانون بشكله الحالى لا يعالج أزمة التمويل، لكنه سيحدث زيادة فيه

■ منى مينا: القانون أولى خطوات خصخصة الخدمات الصحية بالمستشفيات

وصلت الأزمة بين نقابة الأطباء ووزارة الصحة ذروتها بعد إعلان الوزارة الانتهاء من قانون التأمين الصحى استعدادا لتقديمه إلى مجلس النواب لإقراره دون مراعاة المواد التى ترفضها النقابة خصوصا المواد التى تؤكد أن الخدمة تقدم عن طريق «التعاقد» بين هيئة التمويل والإدارة وبين المستشفيات الحكومية أو الخاصة والتى ستنطبق عليها شروط الجودة، مؤكدة أن معظم المستشفيات الحكومية لا توجد بها معايير حقيقية للجودة لعدم وجود إنفاق كاف عليها، ومن المتوقع أن تخرج من التعاقد وتستأثر المستشفيات الخاصة بالتأمين الصحى، وهذا من شأنه أن يسير فى النهاية ضد المواطن.

كما رفضت النقابة المادة ١٤ التى تنص على اعتماد الهيكل التنظيمى للهيئة واللوائح المالية والإدارية وشئون العاملين، دون التقيد باللوائح والنظم المعمول بها فى الهيئات العامة والحكومية، ما يخل بمبدأ «الحقوق المكتسبة للأطباء والعاملين» بهذه المستشفيات، مشددة على أنه إذا تم التعيين بالتعاقد فستلغى الدولة تكليف الأطباء والصيادلة والتمريض.

وأبدت النقابة تخوفها من حدوث عجز فى ميزانية التأمين الصحى، والعرض على مجلس النواب لتعديل الاشتراكات والمساهمات، كما تنص المادة ٣٤، ما قد يلغى إعفاء غير القادرين وأصحاب المعاشات وذوى الأمراض المزمنة من المساهمات، موضحة أنها سوف ترفع الأمر إلى رئاسة الجمهورية، فى محاولة لإلغاء القانون الذى يجور على حقوق المرضى، لافتة إلى أن ذلك لن يصب إلا فى صالح المستشفيات الخاصة.

وفى نفس السياق، أكد المركز المصرى للحق فى الدواء، أن المسودة الأخيرة لمشروع قانون التأمين الصحى بها مجموعة من العيوب التى تجعله بداية حقيقية لخصخصة المستشفيات، مشيرا إلى أن القانون لم يقل إنه نظام تأمينى صحى واجتماعى، كما أكدت مواد الدستور الجديد، وهو ما يتنافى تماما مع الدستور الذى وافق عليه المصريون.

من جانبه، أكد الدكتور خالد سمير، عضو مجلس نقابة الأطباء، أن قوانين التأمين الصحى الحالية تفتقر لعدم التمويل الكافى لتطبيقها كما أنها تعانى من سوء إدارة القوى البشرية فما زال غالبية الأطباء متعاقدين بالأجر اليومى، ما يعنى حرمان المرضى فى المستشفيات من إشراف الطبيب المعالج، وما يتبعه من مشاكل للأطباء المعينين برواتب زهيدة، ولكنها تتميز بأنها تمنح المشترك حقوقا كبيرة فى العلاج والدواء وجميع الخدمات الطبية نظريا.

وأوضح أن القانون بشكله الحالى لا يعالج أزمة التمويل، لكنه سيحدث زيادة فيه، ولن يعالج الأزمة طالما لم يتم وضع معايير الجودة المستهدفة للخدمة، وحساب التكلفة الحقيقية للخدمة بعد الوصول إلى المستوى المطلوب بالإضافة إلى تكلفة الإصلاح والانتشار الرأسى والأفقى للخدمة لتغطية كل المواطنين وكل الأمراض، بجانب أننا لا نعلم المبلغ المتوقع تحصيله من الاشتراكات المفروضة فى صورة ضريبة إضافية على الدخل الكلى خاصة مع عدم معرفة عدد الذين سيتم إعفاؤهم وتقوم الدولة بالسداد عنهم.

واستكمل سمير قائلا: «الوضع نفسه بالنسبة للتمريض والفنيين والعمال والإداريين، حيث يتعاقد التأمين مع مستشفيات أخرى بأسعار أقل كثيرا من سعر التكلفة، ما يحمل مريض التأمين عبئا جديدا على المستشفيات، ومن الأمثلة الشهيرة لهذا التعاقد التأمين مع مستشفى أبوالريش الجامعى على عمليات جراحة قلب الأطفال بمبلغ ٤٥٠٠ جنيها كصفقة شاملة، بينما تتكلف أقل جراحة بمستوى الخدمة الحالى ما يقارب ٢٠ الف جنيه وقد تصل تكلفة بعض المرضى إلى أكثر من ١٠٠ الف جنيه.

وقال الدكتور رشوان شعبان، الأمين العام لنقابة الأطباء، «النقابة لم تطلع على مسودة القانون قبل إقراره، مطالبا بتعديل بعض المواد لأنها تجور على حقوق المرضى، لأن بعضها ليست ثابتة أى يمكن تعديلها إذا تعطلت ميزانية الوزارة وهنا تعود بنا مرة أخرى إلى المربع صفر، بل للأسوأ مما سبق، والنقابة ستطعن على القانون، الذى يجور على حقوق المرضى».

وكانت الدكتورة منى مينا، وكيل نقابة الأطباء، قد أعلنت عبر صفحتها الشخصية بموقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» أن هناك ثلاثة قوانين خطيرة يتم إعدادها خلال هذه الأيام بمحاولة لتغيير وجه الخدمات الطبية فى مصر، الأول هو مشروع قانون التأمين الصحى، والتى ترى أنه أولى خطوات خصخصة الخدمات الصحية بالمستشفيات، والتخلص من أى التزام تجاه الأطقم الطبية بالمستشفيات الحكومية، والكارثة الكبرى أن مسودة مشروع قانون التأمين الصحى الاجتماعى الشامل بها ثغرات عديدة ولا تلبى طموحات المصريين لتأمين صحى شامل، والثانى مشروع قانون المستشفيات الجامعية، لخصخصة الخدمة الصحية بالمستشفيات الجامعية، والثالث مشروع قانون المجلس القومى الموحد للتخصصات الطبية لخصخصة التعليم الطبى.

وقالت مينا: «نرفض تماما قانون التأمين الصحى فى صيغته المقدمة، ونطالب بتغيير جذرى لطبيعة القانون من قانون لهيئة «اقتصادية هادفة للربح» إلى قانون لهيئة «خدمية غير هادفة للربح»، فالصحة هى حق للمصريين ورافعة أساسية للتقدم ولبناء دولة قوية، ولن نسمح بتحويل حلم المصريين بتأمين صحى اجتماعى شامل، إلى طريقة جمع أموال المصريين وتحويلها للقطاع الخاص».

إيمان سعيد